

## بيان صحفي

# النظام في الأردن يتلاعب ويختبط في رعاية الناس وسِماتُه الفشل وعدم الاستقرار في كل مجالات الرعاية

لا يكاد الناس في الأردن يعتادون ويستقررون على نهج للنظام الأردني وحكومته في تنفيذهم لبرامج (رعايتهم)! رغم سوءها وبعدها عن تحقيق مصالحهم، حتى يتلقاًها بنمط وتعليمات وأنظمة وقوانين دفاع وإعادة هيكلة في الحكم والإدارة وموافق سياسية متغيرة ومترددة في فترات زمنية قصيرة، لا تجعل الناس يتهيؤون ويستقررون على حال في تنظيم عيشهم في ظل الفقر والبطالة والمديونية العامة والفردية، والتي توحى بخبط النظام في تقضيّه لعدم قراءاته الواقع السيء ومعالجته العفوية لأمور الدولة حتى تحت ظل النظام الطاغوتي الرأسمالي، بل وتوحى أن النظام نفسه يعيش في قلق وخوف لا تجعله يستقر على هيكلة معينة في الحكومة والديوان ولا في أجهزة الدولة الأمنية والإدارية، فتحصل الاستقالات والتعيينات وتبدل مواقع المستشارين وما أكثر عبئهم العثي، والناس لا يفهمون شيئاً ولا لماذا يحصل ذلك كلّه، لأن مصالح النظام كانت على الدوام متباعدة مع مصالح الأمة وعكس توجهاتها.

فها هي الحكومة على لسان رئيسها عمر الرزاز تعلن أن الأردن يواجه موجة جديدة من فيروس كورونا، ورغم أنه لم يحمل مسؤولية هذه الانكماشة لعقم وفشل الإجراءات التي اتخذتها الدولة وحكومته بكلّة أجهزتها والتي لم تقم بالحل الشريعي الصحيح بأن تتبع المرض من بدايته وتعمل على حصره في مكان نشوئه ابتداءً ويستمر الأصحاء في المناطق الأخرى في العمل والإنتاج، فيكون الإجراء الصحيح بأن يعزل المرض المعني في مكانه ويحجر على المرض صحيحاً ويتبعوا بالرعاية والعلاج مجاناً، ويستمر الأصحاء في عملهم وتستمر الحياة طبيعياً كما كانت عليه قبل المرض المعني لا أن تتوقف حياة الناس العامة ويعزلوا في البيوت ومن ثم تُشلّ الحياة الاقتصادية أو تكاد فترداد الأزمة استفحلاً وتظهر مشكلات أخرى!

يقول مسؤول ملف كورونا في وزارة الصحة الدكتور عدنان إسحاق: إذا أردنا السيطرة على مرض وباء كورونا علينا السيطرة على المعابر الحدودية البرية والبحرية والجوية، وأضاف أن ٩٩% من الإصابات في الأردن مصدرها من الخارج، ولذلك لا بد من السيطرة على كافة أنواع المعابر، ويؤكد هذا القول إجراءات الفزعنة التي اتخذتها الدولة مؤخراً وهي كما جاء على لسان الرزاز "أغلقنا حدود جابر مؤقتاً لضمان سلامة الإجراءات، كما اتخذنا إجراءات في معبر العمري تضمنت تنقلات وإعادة النظر بآليات العمل جميعها"، بالإضافة إلى قيام وفد مشكل من وزير الداخلية ورئيس هيئة الأركان المشتركة والمخابرات العامة ومدير الأمن العام بزيارة معبر العمري وجابر الحدوديين...

اتخذت هذه الإجراءات بالطبع بعد استفحال أعداد الإصابات بكورونا وفشل أجهزة الدولة في الوقاية الفعالة، وعدم منع دخول المصابين الذين خالطوا الأصحاء في مختلف المحافظات، لفشل الإجراءات الاحترازية على الحدود إما تغاضياً أو فساداً، وكان النظام لم ينته بعد من مأرب اقتصادية

وسياسية تتعلق بما يسمى بصفقة ترامب وتصفية قضية فلسطين وهرولة الدول العربية للاعتراف بكيان يهود، فيسعى إلى استغلال الإجراءات الجديدة من حظر وتمديد لساعات منع التجوال أو إغلاق المساجد ومنع لصلاة الجمعة، أو أمور أخرى يتوجس منها الناس خيفة لفقدان الثقة بالنظام وأجهزة الدولة وإجراءاتها...

فأين الاستقرار والدولة تتعمد التضييق على الناس، وتخويفهم وتكرار تحملهم مسؤولية الانتكاسة لانتشار الوباء وتفادي نفسها من المسؤولية المباشرة، وهي تنشر قواتها الأمنية في القرى والمدن وتلزم الناس بالقوة والغرامة للالتزام بقوانين الدفاع، وتكمم الأفواه وتمنع التعبير عن الرأي الذي تتغنى به أئم المنظمات الدولية، وما قمع المعلمين وإغلاق نقابتهم إلا مثل للتزوير الذي تمارسه الدولة في ظل الدعوة لانتخابات النيلية؟!

أين الرعاية في تعليم أبناء الأمة وأهلهم لا يدرؤون عن أي تعليم تتحدث الدولة، أهو الدوام الكامل الصفي أم هو التعليم عن بعد الذي رفضه ٦٠٪ من الطلاب؟ والحيرة تتملك الأهالي بتسجيل ابنائهم في المدارس، أم أن هناك خدعة ستكرر بحضر التدريس بعد برهة وجية بحة كورونا؟ كل ذلك في ظل منظومة تعليمية متقلبة أصلاً لتوافق في مدخلاتها ومخرجاتها متطلبات الكافر المستعمر وأدواته، وليس حسب ملامعتها لاحتياجات المجتمع على الأقل، سواء في المرحلة المدرسية أو الجامعية العليا، وتأهيل الخريجين.

أما عن الغذاء والدواء، فقد قالت الحكومة إن المؤسسة العامة للغذاء والدواء، ومديرية صحة البلقاء "تحملان المسؤولية الإدارية"، فيما يتعلق بحادثة التسمم الغذائي بلواء عين البasha في محافظة البلقاء، كاشفة عن "وجود مشكلات واضحة في التطبيق، ونقص فادح بأعداد المفتشين" على المنشآت الغذائية بالمقارنة مع عددها بـ"الغذاء والدواء". أي أن الحكومة تحمل نفسها مسؤولية فساد الغذاء والتسمم الذي أودى بحياة شخصين.

هذا غيض من فيض ما يعانيه الناس في أمورهم المعيشية الآنية، وتحقيق مصالحهم وسد حاجاتهم الإنسانية، وحاجات ابنائهم المعيشية لإنشاء جيل يفترض فيه أن يكون شخصية إسلامية ذات عزة وكرامة يكون ولاوها لرب العالمين في طاعته وعدم عصيانه، لا تربيتها على الذلة والاستكانة والإذعان كالذي يمارسه النظام أمام أعدائه وأعداء الأمة والتقاعس عن خدمة رعياه، بل وكذبه المؤوب على الناس ونهب مخراطهم وثرواتهم وغشهم، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «لَيْسَ مِنْ أَنْ عَشَ»، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالدولة الإسلامية (الخلافة على منهاج النبوة) التي تطبق أحكام الإسلام في الحكم والتعليم والصحة والاقتصاد والسياسة الخارجية... الخ، فهذه هي الدولة التي يجب العمل لإقامتها وعدم التلهي بالحلول الترقيعية ولا المطلبية، فالحقوق التي شرعها رب العالمين تُنتزع بالعزם والإرادة والعمل الجاد المخلص لله ولرسوله وللمسلمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِبُوا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحِبِّيكُمْ﴾

## المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية الأردن